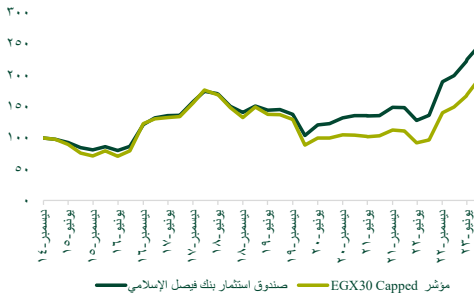


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٣	٩,٣%
العائد منذ بداية العام	٢٩,٨%
٢٠٢٢	٢٧,٦%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	٦٣,٩%
منذ التأسيس	٢٧٠,٤%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي
الربع الثالث ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدون الحزاة وسندات الخزينة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيرة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	ديسمبر - ٢٠٠٤
سعر الوتيرة ج.م	٢٠٤,٦٥ ج.م
إجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٧,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢٠٣٣٧٦٢١٢٨١
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

شهدت أسواق المال العالمية حركة تصحيحية خلال الربع الثالث من ٢٠٢٣ حيث انخفض مؤشر S&P500 ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ٣.٦% و ٣.٨% على التوالي مما أدى إلى انخفاض في الأرباح منذ بداية العام إلى ١١.٧% و ٩.٦%. نعتقد أن هذه الحركة التصحيحية طبيعية في ظل الأداء الجيد للأسواق خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ في حين أن المؤشرات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة تؤكد وجود تباطؤ اقتصادي.

ارتفعت الأسواق في النصف الأول من العام نظراً لانتعاش المستثمرين أن السياسة التشفية للبنك الفيدرالي الأمريكي قد قاربت من الانتهاء وان السياسة النقدية ستكون لسياسة توسعية خلال الربع الأول من ٢٠٢٤. بدأت الحركة التصحيحية عندما منح البنك الفيدرالي أنه أن يخفض أسعار الفائدة رغم تراجع مستويات التضخم في ظل قوة السوق والعمل الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي وبناء عليه ستظل مستويات الفائدة مرتفعة لفترة أطول من التوقعات المبديّة.

وفقاً لأخر إحصائيات معطاة فقد ٨٠% من المواطنين الأمريكيين الجزء الأكبر من مخزوناتهم حيث إن إجمالي وديان الأفراد في البنوك في مستويات أقل من قبل جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك يتراجع الاقتصاد العالمي حالياً حيث انخفضت قيمة المعاملات التجارية العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠% عن العام السابق. وبناء عليه نتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي تباطؤ في نسب النمو خلال الفترة القادمة ولكن هذا التباطؤ سيحقق خلال عدة شهور وحينها فقط وعندما تظهر المؤشرات الاقتصادية الضعيفة سيبدأ البنك الفيدرالي في تغيير سياسته النقدية من تشفية إلى توسعية.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث انخفض بـ ٣.٧% في الربع الثالث من ٢٠٢٣. وهو ما يحسب الأرباح المحققة في النصف الأول من العام وهو ما جعل المؤشر ينخفض بـ ٠.٤% منذ بداية العام. تأثرت الأسواق الناشئة بآداء السوق الصيني حيث يمثل ٣١% من حجم المؤشر وقد انخفض بـ ٣٠% خلال الربع الثالث من العام و بـ ٩.٣% منذ بداية العام.

من الملاحظ أن الاقتصاد الصيني يواجه ضغوط شديدة وأن حزمة المحفزات المروحة من الحكومة جاءت أقل من التوقعات بالإضافة إلى أن نسب ثقة المستهلكين ما زالت أقل من مستوياتها قبل جائحة كورونا. هذا وتعمل الحكومة على خفض مستوى الدين العام وهو ما سيحد من منح استثمارات جديدة نظراً لضعف نسب النمو المستقلة. ومن الجدير بالذكر أن أداء الاقتصاد الصيني له تأثير كبير على معدلات نمو الاقتصاد العالمي في ظل أن الصين تعتبر من الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد العالمي.

يتداول السوق الصيني حالياً على مضاعف ربحية يقدر بـ ٨.٧ مرة وهو ما يعد أقل بـ ٤٢% من المتوسط التاريخي للسوق الصيني المقدر بـ ١٥.٠ مرة في حين يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٠.٣ مرة وهو ما يعد أقل بـ ٢٧% من المتوسط التاريخي المقدر بـ ١٤.١ مرة.

نعتقد أن السوق الصيني والأسواق الناشئة ستداول في تحرك عرضي في ظل التقييمات المنخفضة الحالية مع التوقع بعاملين من الممكن أن يؤدي إلى اختراق الأسواق لأعلى عندما يبدأ البنك الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة أو تقوم الحكومة الصينية بزيادة حجم الائتمان مع إعطاء حزمة حوافز اقتصادية لزيادة نسب النمو المستقبلية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في اتجاه مغاير للأسواق العالمية حيث ارتفع بـ ١٤.٢% في الربع الثالث من ٢٠٢٣ مما أدى إلى ارتفاع قيمة المؤشر بـ ٣٨.٢% منذ بداية العام ولكن لو وضعنا في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه بـ ٥٢% خلال الربع الأول من العام، نجد أن السوق قد ارتفع بـ ١٠.٧% فقط بالولايات المتحدة الأمريكية.

من الملاحظ أن الأرباح التشغيلية للشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٤٠.١% في النصف الأول من ٢٠٢٣ في حين أن إجمالي الأرباح إذا ما تم حساب الدخل من الفوائد والعملة الأجنبية قد ارتفعت بـ ٥٧.١%. بناء عليه نجد أن نسب نمو أرباح الشركات تفوق متوسط ارتفاع المؤشر وهو ما يعكس تحفؤ المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي وتأثير ذلك على سعر الصرف.

يتداول السوق المصري حالياً تداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٦.٣ مرة وهو أقل بحدود ٣٤% من المتوسط التاريخي المقدر بـ ٩.٦ مرة وبناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام صرف مرن والمضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة ومعاونه التداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف وضعف قيمة الجنيه المصري وهو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.